

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

● الجريمة والمجرم

● المجرم والقانون

● اتجاهات معاصرة في الفكر

الاجتماعي عن الجريمة

● المجرم والمنظمات الدولية

● ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

● الجريمة والمجرم

● المجرم والقانون

● اتجاهات معاصرة في الفكر

الاجتماعي عن الجريمة

● المجرم والمنظمات الدولية

● ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

الاجتماعية والنفسية التي تعتبر مسئولة عن تحقيق التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي للفرد المجرم. كما ظهر مفهوم « النظام الاجتماعي » أو « التنظيم الاجتماعي » ليصبح أرضية واسعة لتفسير كيفية انتقال السلوك الاجرامى بين الافراد والجماعات .

وقد أبت موسوعية العلم الا أن تجند مختلف مباحث علوم الانسان المتخصصة في معركة البحث عن سبب الجريمة ، ولذلك فقد ظهرت علوم جديدة هي اقرب الى الفروع منها الى الأصول ، وبدأ العلماء يجمعون الأدلة والمبررات ، وينسقون الآراء والفرضيات ، لربطها في سياق منهجي متكامل يقود الى معرفة السبب . وكانت حصيلة هذه الجهود تضيق بما رسم لها من اهداف وغايات كبيرة ، ولذلك فقد لجأ بعضهم الى تعديل مسيرتهم بالبحث عن الخاص دون العام ، حيث انصرفوا عن ايجاد الكل المعقد ، الى جمع وتنسيق الاجزاء المتناثرة التي يتكون منها ، وحسبهم أنهم ساروا على الدرب الصحيح ، طريق العلم ومنهجه السليم ، بروح علمية أصيلة .



وفي الدراسات المنشورة بهذا العدد عن « الانسان والجريمة » يتناول الاستاذ الدكتور عدنان الدورى موضوع « الجريمة والمجرم : مشكلة الانسان ومعضلة الحضارة » بموسوعية خاصة ، قد لا تتناسب وحجم هذا الموضوع الكبير ، ولكنها محاولة لطرق كل باب طرقه العلم وغير العلم من أشباه العلوم ، في معالجته لا قدم معضلة عرفها الفكر الانسانى . ويبدو أن الدكتور الدورى أراد أن يبدأ بايجاد بعض المبررات المنطقية لشغف الانسان المتواصل بموضوع الجريمة وقصص المجرمين ، فأرجع بعض السبب لعنصر التحدى الذى تفرضه الجريمة كعدوان على سلامة النفس او على حقوق الافراد . ورغم ذلك فقد وجد من يقول لنا بأن الجريمة ظاهرة طبيعية سوية ، او ضرورة اجتماعية حتمية ، وذلك لشيوعها في كل المجتمعات الانسانية ، وفي جميع مراحل تطور هذه المجتمعات . وهذا رأي مثير وقف الباحث عنده قليلا في معالجته لمفهوم « المجتمع الاجرامى » فيما بعد . كما تتناول الدراسة سرد بعض فصول « قصة الجريمة في اولويات الفكر الانسانى » ليضع العقل الانسانى في خدمة فضول الانسان الفطرى لمواجهة تحديات المجهول . ولاشك ان الطبيعة البشرية ذاتها ، كانت ولا زالت ابرز مجهول غامض اثار فضول العقل الانسانى في كل العصور ، وكان فضولا على شيء من التعقيد ، لانه ارتبط بانفعالات انسانية واتجاهات نفسية واعتبارات ثقافية متعددة . وكان الانسان في تحديه السافر لاسباب السلطة قد وضع اللبنات الاولى في بناء الاشكال الاولى لسيادة القانون .

ويبدو ان علماء الانسان ( الانثروبولوجيا ) لم يستطيعوا اخفاء ايمانهم العلمي بقوانين التطور والنزعة التطورية ، ولذلك فقد تناولوا الرجل البدائى كمرآة صادقة تعكس بعض المراحل الاولى لنشوء وتطور المجتمعات البشرية . ولكنهم رسموا لجريمة البدائى صورة الانسان المتوحش الذى كان يقتل بالفطرة من أجل العيش والبقاء . وهذا لاشك رأى فيه شيء من التجني ومجانبة اغراض البحث العلمى الموضوعى السليم . فجريمة البدائى ، مهما كانت ، لم تكن بمعزل عن ثقافة خاصة تقف وراءها ، وهى ثقافة بدائية ذات مبررات غنية بعناصر العرف والتقليد

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة



# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

● الجريمة والمجرم

● المجرم والقانون

● اتجاهات معاصرة في الفكر

الاجتماعي عن الجريمة

● المجرم والمنظمات الدولية

● ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

وحين أصبح التنظيم الاجتماعي social organization ضرورة لقيام الحياة الجماعية ، صار غياب مثل هذا التنظيم سبباً لشيوع الفوضى واضطراب العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي استحالة قيام المجتمع ذاته . وكان على المجتمعات أن تحرس تنظيماتها الاجتماعية بفرض رقابة اجتماعية social control بشكل يحول بين الافراد وبين نزعاتهم الفطرية للتمرد على السلطة والنظام . وهكذا ظهرت الجريمة وظهر لذلك العقاب . لقد كانت الجريمة هي الانحراف الكبير الذي يسلكه الافراد بالنسبة للحظ الاجتماعي السوي الذي ترسمه الجماعة لسلوك افرادها ، وكان العقاب هو ردود فعل الجماعة ازاء هذا الانحراف .



وغالباً ما يفرض علماء الانسان (الانثروبولوجيا) الى أعماق ثقافة الانسان البدائي لرسم مسيرة ثقافة الانسان المعاصر . وهذا لاشك يعكس تلك النظرة التطورية التي صبغت مناهج البحث العلمي منذ النصف الثاني من القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن . وقد بدا بعض الرحالة وعلماء الانثوجرافيا والانثروبولوجيا الثقافية بدراسة بعض القبائل الافريقية المتناثرة ليصوروا كيف يعيش الرجل (الافريقي) بوصفه ممثلاً لادنى مراحل التطور البشري ، والتي لم تكن لترتفع به عن مستوى بعض انواع الحيوان (٥) وربما تعرض اكثرهم لجريمة الرجل البدائي كمرآة تعكس حياة البدائي ، وترسم معالم ثقافته البدائية . على ان هذا لايعنى بحال من الاحوال ان يصوروا الرجل البدائي بالانسان الحجري الذي عاش عصور ما قبل التاريخ . ان المجتمعات البدائية لازالت تعيش اليوم على هامش الحياة في بقاع نائية منعزلة ، ولكنها تمثل ثقافة بدائية بسيطة ذات معالم وابعاد خاصة واضحة . ان ثقافة البدائي غنية بعناصر ثقافية متعددة ، قوامها العرف والتقليد والطقوس والعقيدة والعلاقات الاجتماعية الاولى . (٦)

واذا كان للبدائي جريمته ، فهي جريمة ارتبطت بثقافته البدائية وبملاح شخصيته البدائية . فالرجل البدائي بوجه عام طفل يعيش بعواطفه دون عقله او بصيرته . يثور لانفه الاسباب ، ويثار بكل عنف وقسوة . وهو مقاتل بالفطرة ، يقتل من يعترض سبيل حريته او يقطع عليه اسباب خلوته او ينتهك حرمة ملكيته . ولذلك كان القتل جزءاً من متطلبات العيش وسبباً من اسباب البقاء . فالبدائي يقتل في سبيل الدفاع عن النفس ، او عن المال ، وقد يقتل في سبيل التسلط والتملك والاقتناء . وهو انسان يندفع باقصى غرائزه ، مدفوعاً بكل ما يحركها من بواعث ومنبهات ، وساعياً الى اشباعها بكل حرية وقوة . وقد نجد لبعض جرائم الانسان المعاصر جذورها الثقافية في ثقافة الرجل البدائي ، ولكن جريمة البدائي ذات طبيعة خاصة تتصل بأسس حياته البدائية ذاتها .

(٥) الدكتور أحمد أبو زيد - التصنيع والتغير الاجتماعي في افريقيا - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٦٩ - ص ١ - ٢ .

(٦) Taft, Donald, Criminology, New York, The Macmillan Co., 3rd Edit., 1956, p. 76.

(٦ مكرر) Hall, Arthur Cleveland, Crime and social Progress, Columbia University Press, New York, 1902, p. 24.

ان حياة البدائي ترتكز على اعمدة رئيسية ثلاثة . **اولها** اعجاب البدائي الشديد بالبطولة وتقديسه للشجاعة والشجاعة . **والثاني** عبادة البدائي لاسلافه والعيش على امجادهم ، والتزامه الآلي بالعرف والقيم السائدة في جماعته . **والثالث** خوف البدائي من المجهول واندفاعه الشديد للايمان بالغيب والخرافة . وكان طبيعيا ان تقوم مؤسسات اجتماعية تتولى رعاية هذه الاسس الثلاثة . وكان طبيعيا ايضا ان يظهر من ينتهك حرمة هذه الاسس او يعيث بقدسية هذه المقدسات . وهذه هي الجرائم البدائية الكبرى في حياة البدائي وفي ثقافته البدائية . ان انتهاك طاعة الجماعة والعبث بوحدها والخروج على طاعة قادتها وعدم احترام ابطالها وشجعانها خيانة عظمى . وانتهاك رابطة الدم والخروج على قدسية الاسلاف والاجداد هي الأخرى جريمة كبرى ، هي جريمة الزنا بالمحارم . اما جريمة السحر الاسود فهي انتهاك حرمة العقيدة ، والعبث بالقوى الروحية التي تملك خير الجماعة وشرها ، وخرق خطير لعقيدة البدائي بالغيب والمجهول . تلك هي الجرائم الخطيرة الكبرى ، وفيما عداها من جرائم القتل والسرقات ، فهي جرائم غير خطيرة تجري تسويتها اما على النطاق الفردي أو على النطاق العائلي ، وبالعقاب البدني او بالتعويض المالي .

وهكذا تبدو جريمة البدائي وكأنها جزء صغير من نسيج ثقافي متلاصق لا يستطيع البدائي العيش خارجه - انه عقل الجماعة الذي يصبغ ملامح شخصية البدائي ، وذلك من خلال ما يفرضه من ممارسات كاملة لطقوس وعادات اجتماعية تحقق الحد الاقصى للولاء والتماسك الاجتماعي . ولذلك فان جريمة البدائي ، وكذلك أسلوب مواجهته لها بالعقاب ، هما ظواهر اجتماعية تتلاشى في التنظيم الاجتماعي الكبير الذي يحتويهما . واذا كان العقل البدائي لم يقدم للمعرفة العلمية المنظمة تعليلا معينا يستقيم ومناهج العلم المعاصر وذلك في مجال علّة الجريمة ، فقد كان هذا العقل يبحث في اطار السبب ، ولكن من خلال معالجة الفعل الاجرامي ذاته . لقد اختلط لديه مطلب السببية بمطلب العقاب ، وصار الاخير جزءا من التفكير في العلّة والسبب . (٧) وربما لا يكون الانسان المعاصر بعيدا في تفكيره السببي عن ذلك الاطار البدائي الذي كان يهتم بالعقاب دون البحث عن العلّة والسبب . ذلك ان الفرد العادي لايهتم اليوم بسبب الجريمة وبواعث ارتكابها بقدر اهتمامه بالقبض على المجرم أولا والانتقام منه بأشد العقاب . فالجريمة تشيع الخوف والقلق لدى الافراد ، ولذلك فهم يطلبون الحماية المطلقة بالعقاب . وفيما وراء هذا المطلب العاجل تقف المطالب الاخرى التي لا تستأهل الاهتمام الفوري .

وقد يقف اليوم بعض علماء الجريمة والباحثين في علّة السلوك الاجرامي ، موقفا لا يكاد يختلف عن تلك النظرة الغيبية التي خرج بها الرجل البدائي منذ قرون طويلة ، وذلك في مواجهته لمشكلة الجريمة . لقد ترك البدائي تفسير العلّة والسبب لقوى غيبية او ارواح خفية تنقص من الافراد من تشاء وتترك منهم من تشاء لأسباب مجهولة لاسبيل الى معرفتها ولا سبيل للوقاية منها . واليوم يتحدث الكثير من علماء الجريمة عن فطرية الجريمة او عن المجرم

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

للباحث العلمي فرصة إيجاد المعادلة العلمية الواحدة التي تفسر علة الجريمة . ومع ذلك فهناك جماعات مجرمة وعصابات إجرامية ومجرمون معتادون ومجرمون محترفون ، أو غير هؤلاء من فئات المجرمين الأخرى . إلا أن هذا لا يعني أن يكون لكل فئة من هذه الفئات سمات خاصة تصلح لتمييزها تمييزاً قاطعاً عن سواها من الفئات الأخرى ، وبالتالي تصلح لتفسير العلة والسبب . إنها سمات قد لا تخرج في دلالتها عن تلك السمات المهنية أو الاجتماعية ، التي نجدها في بعض الفئات المهنية البشرية وذلك بصرف النظر عن دلالتها السببية .



وإذا كان مفهوم السبب cause ذاته من المفاهيم العلمية المعقدة ، التي ظلت ولا زالت محورا لجدل الفلاسفة وعلماء الأمر واليوم ، فإن محاولة إيجاد سبب الجريمة بوجه خاص من أكثر موضوعات السببية ، ومن أبرز العقبات المنهجية التي تعترض بحوث ودراسات علم الإجرام المعاصر كعلم من علوم الإنسان . لقد كان على عالم الجريمة أن يتخطى عقبتين كبيرتين في سبيل بحثه لسبب الجريمة ، أولهما معالجة مشكلة السبب في العلوم الإنسانية وفي الظواهر السلوكية بوجه عام ، والأخرى معالجة مفهوم الجريمة ذاتها كظاهرة ذات تركيب خاص . ولذلك فإن على عالم الجريمة أن يجد له طريقاً خاصاً في معالجة موضوع علة الجريمة ، وذلك بإعادة صياغة مفاهيمها ، وإيجاد التعريف الواضح ، والتحليل المناسب ، للظروف والمواقف التي تحيط بظاهرة الجريمة موضوع البحث .

ولعل بوسع عالم الطبيعة أو عالم الحياة أن يبدأ كل منهما من أرضية جديدة لكشف مفهوم السبب ، متجاهلاً تلك الأرضيات الفلسفية والأخلاقية التي أحاطت بمفهوم السبب قروناً طويلة . أن مفهوم العلة والنتيجة " Cause and effect " لاشك يتصل بمعنى « الجبرية » الأمر الذي يجرنا إلى موضوع حرية الإرادة والاختيار ، وهذا لا شك مفهوم يتصل بالقانون وبالاخلاق وبالمسؤولية الجنائية . (٩) ولكن ليس بوسع عالم الجريمة أن يقلل من شأن هذه الأرضيات الأساسية التي تتصل بظاهرة الجريمة ، والتي غالباً ما تفقده بعض الحرية والمرونة المنهجية المطلوبة في البحث العلمي السليم . ومن هنا فلا سبيل إلى بحث مفهوم السبب بمعزل عن طبيعة الظاهرة الإجرامية ، لأن مثل هذه الظاهرة ذات طبيعة خاصة تثير مشكلات خاصة .

لقد انتقلت فكرة السبب في العلوم الطبيعية من مرحلة البحث في العلاقات السببية Causative relations ، إلى مرحلة البحث عن علاقات محتملة ، كما وأن فكرة القانون العلمي الثابت Scientific law قد تطورت هي الأخرى إلى فكرة البحث عن بعض النماذج أو الأنماط models وذلك من خلال الاقتصار في البحث على استخدام عينات صغيرة Samples بدلاً من استخدام كمية كبيرة من المعلومات data . ولعل هذا التطور في المناهج العلمية كان ضرورة تتطلبها طبيعة الظواهر الطبيعية ، وما هية الطرق التي يمكن استخدامها في بحث مثل هذه الظواهر . ولذلك فقد خرج

(٩) Wilkins, Leslie J. The Concept of cause in criminology Issues in criminology (Sprin 1968) 3:2, pp. 147-165.

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

ونظريته في كيفية انتقال السلوك الاجرامي بعملية الاختلاط التفاضلي differential association . فهو يرى ان السلوك الاجرامي يتعلمه الاغنياء والفقراء معا بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة . فالفقراء يبدأون حياتهم في أحياء خربة، وفي بيوت فقيرة متصدعة، حيث يجدون السلوك الجانح من حولهم يشكل النمط السائد للحياة ، ولذلك فهم يتعلمون المثل الخاطئة والقيم المنحرفة من جهة ، واسلوب ارتكاب الجريمة من جهة اخرى ، وذلك لاتصالهم ومخالطتهم للمنحرفين والمجرمين . وكذلك يفعل الاغنياء ، الذين يعيشون في مناطق سكنية غنية ، وفي بيوت سوية غير متصدعة ، وينالون قسطا كبيرا من التعليم، ولهم مثل وقيم اجتماعية سوية، ويعملون في اعمال حرة ، ومع ذلك فانهم يجدون من حولهم انماطا سلوكية منحرفة تتصل بنطاق اعمالهم الحرة ، وهم يقلدونها كآية عادة اجتماعية اخرى يكتسبونها من طريق المخالطة بغيرهم . ولذلك فان السلوك المنحرف يتعلمه الفقير والفني بأسلوب واحد ، من خلال عملية واحدة ، غايتها تحقيق قدر من التوافق او الانسجام بين قيم منحرفة يتبناها الفرد لتحقيق مصلحة خاصة على حساب مصلحة المجتمع الكبير (٧٠) .

وقد يبدو المجرم الاجتماعي سوية في شخصيته ، اذ انه لا يعاني من علة مرضية اجرامية معينة ، ولذلك فهو يطيع القانون بوجه عام ، ويقدر ما ينسجم هذا القانون ومصلحته الشخصية ، وهو يخالفه حين يتعارض مع قيم الجماعة التي ينتمي اليها . وهكذا تصبح جريمته ذات طبيعة اجتماعية ، لانها تهدف الى تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية التي تنسجم ومنزلته الاجتماعية . اما المجرم غير الاجتماعي الانفرادي individualistic ، فهو الذي يرتكب جريمته لأسباب فردية شخصية ، وقد يرتكب جريمته لأول مرة ، دونما عود او تكرار مقصود . وهو شخص لا ينتمي الى جماعة اجرامية ، ولا يشكل مع غيره جماعة متجانسة ، ولذلك يظل شخصا غريبا عن عالم الجريمة والمجرمين ممن يرتكبون جرائم مماثلة لجريمته (٧١) .

وقد وضع بعض علماء الجريمة سلما مدرجا وضعوا في أقصى طرفيه المجرم الاجتماعي وفي الطرف الآخر المجرم الانفرادي ، ثم انحدرت عن المجرم الاجتماعي صنوف المجرمين الاخرى ، حيث ظهر المجرم المحترف اقرب الى المجرم الاجتماعي ، وبعدها المجرم المعتاد ، ومجرم الخاصة او ذوى الياقات البيضاء ، والمجرم العائد . وينحدر عن المجرم الانفرادي في الطرف

(٧٠) Sutherland, Edwin, White Collar crime, Dryden Press, 1949, New York.

(٧١) Julian B. Roebuck, Criminal Typology, Charles C Thomas, Springfield, 1967, pp. 58-96.

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

وقد كان على رأس القضاء اليوناني، مجلس أعلى مقره أثينا .

وكان في مصر القديمة ، محكمة عليا ، مؤلفة من ثلاثين قاضيا من كهان منفيس وطيبة وهليوبوليس ، وتختص بمحاكمة الجنايات الكبرى ، كائنا من كان فاعلها ، كما تختص بمحاكمة جرائم الطبقة النبيلة . وكانت اجراءات المحاكمة سرية ، ومكتوبة بالهيروغليفية ، التي كان يحتكر اسرارها الكهنة وحدهم . وحين ينتهي الكهان -القضاة من مداولتهم السرية ، امام الكتب الثمانية ، ويتفقون على الحكم ، يلمس الرئيس الخصم الحق بصورة الحقيقة المعلقة بسلسلة في صدره ، وعندها يمسك الحرس بالخصم الفاشل ، لينال عقابه (٢٥) .

ومما يزيل بعض القتام عن وجه العدالة القديمة ، ان بعض المجتمعات كانت تحصن القضاة بالاستقلال في الرأي ، انطلاقا من فكرة انهم السنة الحق واعوان الله ، وتجعل لقضائهم قدسية روحانية ومن مظاهر تأكيد سيادة القانون في مصر ، ان فرعونها كان يطلب من القضاة ، قبل تسلم مهام مناصبهم ، ان يقسموا يمينا بعدم اطاعة او امره لو انه طلب منهم ما يخالف العدالة . وكانت رسومهم تظهر بلايد للاشارة الى نزاهة ايديهم ، وبأعين تتجه الى اسفل للاشارة الى انهم ما كانوا يحلفون بأى انسان مهما كان عظيما ( ٢٦ ) .

وكذلك كان اليونانيون يرمزون للعدالة بامرأة معصوبة العينين ، اشارة الى انها لا ترى المتخاصمين ولا تفرق بينهم ، وفي يد ميزان تزن به القضايا ، وفي اليد الاخرى سيف ، تقتص به من المعتدى ..

ومن هنا جاء المثل المعبر عن النزاهة بأن العدالة عمياء ..

وعلى الرغم من عدم قيام الدولة في الجزيرة العربية ، فانه جرت محاولات بين كبرائهم ، لاقامة تكتل قوى لاقامة العدل . ومن هذه المحاولات « حلف الفضول » ، قبل البعثة المحمدية بعشرين سنة ، وكان اول من دعا اليه ، الزبير بن عبد المطلب ، وعقد في بيت عبد الله بن جدعان ، وحضره هاشم وزهرة وتيم بن مرة ، وتحالفوا على أن يكونوا يدا واحدة مع المظلوم حتى يؤدي اليه حقه وفي هذا الحلف ، الذي يحتمل أن يكون أول قانون جاهلي مكتوب ، يقول رسول الله الذي حضره « لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب ان لى به حمر النعم ، ولو دعيت اليه في الاسلام لاجبت ... تحالفوا ان ترد الفضول على أهلها والا يعز ( يقلب ) ظالم مظلوما » ..

( ٢٥ ) انظر Albert du Bois, Histoire du droit chez les peuples anciens Déclareuil, la justice dans les coutumes primitives

(1) La solidarité de la famille dans la Grèce antique

وكتابي الأستاذ Glotz وهما

(2) L' ordalie dans les coutumes primitives

( ٢٦ ) الدكتور رؤوف عبید ، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، ج ١ ص ٦ .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

مسائل التمييز والظروف المخففة ، ووقف التنفيذ ، والافراج الشرطي ، والامتناع عن اصدار الحكم (٤٢) ( الاختبار ) ، ورد الاعتبار القضائي ، ( وربما نظام الاحكام غير محددة المدة أيضا ) .

كما نفذت الى التشريع نظرية « المسؤولية الناقصة » التي تتعرض لنقد شديد في ايماننا هذه . وبهذه النظرية ، أعادت هذه المدرسة الاعتبار للقاضي ، والثقة به وبشرفه ونزاهته وتجرده . ومن حسن حظ العدالة ، أن الدساتير العربية المعاصرة ، نصت ، بكل وضوح ، على استقلال القضاء ، وعاقبت القوانين الجزائية كل تدخل في شؤنه (٤٣) .

٢ - تقوم نظرتها القانونية على مبدأ : « لا أكثر مما هو عادل ، ولا أكثر مما هو مفيد » . ولذلك ، عملت على الفاء قطع يد قاتل الأب ، قبل اعدامه ، لأنها عقوبة غير مفيدة ، كما الفت التشهير بالمجرم لنفس الاعتبار .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، سعت الى اخراج الجرائم الدينية من نطاق التشريع الجزائي ، بمهاجمتها فلسفة Joseph de Mestre مؤلف كتاب « ليالى سانت بترسبورغ » ، كما أنها رفضت أن تعتبر الجريمة انتهاكاً للمبادئ الأخلاقية ، وهذا الاتجاه يعنى مقاومتها لفلسفة Kant (٤٤) . وقد كان هذا الفيلسوف يرى أن العقاب يجب أن يطبق على المجرم الذى ينتهك اخلاقية الجماعة ، ولو لم يكن من تطبيقه أية فائدة مرجوة . ويضرب على ذلك مثلاً ، جماعة في جزيرة ، مرغمة على مفادرتها الى الابد . فمن واجبها أن تعدم المحكوم عليه بالموت ، قبل المفادرة ، ولو كان سيموت وحيداً فيها ، وان بقاءه حياً لا يمثل أى خطر على الجماعة النازحة ، ولا على غيرهم .

( ٤٢ ) ينقرد التشريع الكويتي بمؤسستين جريئتين : الاولى ، حق المحكمة بأن تقر الامتناع عن النطق بالحكم فى أى نوع من أنواع الجرائم « اذا وجدت من اخلاق المتهم أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها جريمته ، أو تفاهة هذه الجريمة ، ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى الاجرام » ، شريطة أن يتعهد بحسن السلوك ، ويلتزم بمراعاة بعض الشروط التي تفرضها عليه المحكمة ( المادة ٨١ من قانون الجزاء ) .

الثانية ، حق وزير الداخلية بحفظ التحقيق نهائياً « ولو كانت هناك جريمة ، وكانت الأدلة كافية اذا وجد فى تفاهة الجريمة أو فى ظروفها ما يبرر هذا التصرف » ( المادة ١٠١ من قانون الاجراءات الجزائية ) .

( ٤٣ ) فالمادة ١٣٣ من الدستور الصادر فى سورية عام ١٩٧٣ تنص : « القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . شرف القضاة وضيميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم » .

وقد منح قانون السلطة القضائية ( الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩٨ تاريخ ١٩٦١/١١/١٥ وتعديلاته ) القضاة من ممارسة أى نشاط سياسي ، أو ابداء أى آراء سياسية ، حين نص فى المادة ٨١ على أنه « يحظر على القضاة ابداء الآراء والميول السياسية ، ويحظر كذلك عليهم الاشتغال بالسياسة » . كما أن الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ اهتم كثيراً بحياد القضاة ونزاهتهم فنص فى المادة ١٦٢ على أن « شرف القضاء ، ونزاهة القضاة ومدلهم ، اساس الملك ، وضمان للحقوق والحريات » ، كما أن المادة ١٦٣ نصت على أنه « لا سلطان لأى جهة على القاضي فى قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل فى سير العدالة ... » . كما أن المادة ٤٠ من المرسوم الامرى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم القضاء ينص فى المادة ٤٠ على أنه « يحظر على القضاة ابداء الآراء السياسية ... » .

وقد استثنى القضاء والعسكريون ، أيام الوحدة بين مصر وسورية ، من الدخول فى منظمة الاتحاد القومي ، وهى الهيئة السياسية الوحيدة ، اذ ذاك . وكان ذلك تدبيراً حكيماً .

( ٤٤ ) يرى الدكتور احمد فتحي سرور ، رايًا آخر . فعنده ان هذه المدرسة التقليدية تأثرت بموضوع تفريد العقوبات وفقاً لشخصية كل مجرم ، بملذهب الفيلسوف كانت . السياسة الجنائية ، ص ١٥ .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

تعرضت القاعدة القانونية الى ضربات معساول تهديمية خطيرة ، فأدخلوا القياس (٥٧) والاستنتاج في القانون الجزائي ، وسلطوا على عنق التشريع والمواطن قوانين الطوارئ ، والقضاء الاستثنائي .

ولم تبق الديموقراطيات الحرة نفسها بمنجى عن هذا التيار ، فالانت من عريكة النصوص الجزائية ، لتجعلها اكثر طواعية . وسرنا نحن في الموكب وتطرفنا في بعض نصوصنا ، حتى أخذ المرء يسائل نفسه : وماذا بعد ذلك ؟ ماذا بقى من مبدأ القانونية ؟ ويكاد المرء يصاب بالدهول حين يقارن بين وضع فاتكى الاعراض والمزورين واللصوص ، الذين ظل المشرعون اجمالا يحترمون حقوقهم « المقدسة » ويعتبرون أن من حقهم على العدالة أن يقوم توازن دقيق بين حقوقهم وحقوق المجتمع ، وبين بعض المجرمين الخطرين سياسيا أو اجتماعيا ، الذين أصبحت حقوقهم أوراق شجر يابسة ، تدروها الرياح ، حسب الاهواء التي تعصف بها ، وأصبحت القاعدة القانونية ، بالنسبة لهم ، تركز على افضلية حقوق الدولة والمجتمع ، على حقوق الافراد . وهذه هى النزعة الديكتاتورية الممنعة ، بقناع ديموقراطي هجين يكشف عورات هذه الأنظمة التعميسة . وانها ، فى الواقع ، لتعميسة ، لانها تعتمد على القهر ممثلا بالشرطى ، والابادة ممثلة بالسجن ، لحماية نفسها ، من نسمات الحرية وسهام الفكر ، ووهج المبادئ عملا بمبدأ « الدفاع الاجتماعى » كما تفهمه هى .

وقد استخدمت القوانين الجزائية المعاصرة ، معايير ، كانت تعتبر فضيحة الى وقت قريب . فقد عرضت على محكمة كولومبيا الامريكية عام ١٩١٠ قضية ، كان عليها أن تحاكم فيها « متهما » ارتكب جريمة الصعود الى « الحافلة » ، وهى مزدحمة كثيرا . والقانون يمنع الركوب مع الازدحام الشديد . وقد رفضت المحكمة تطبيق هذا القانون ، لانه لا يوجد فيه تعريف صحيح للازدحام الشديد . وثار جدل عنيف ، حول الشخص يستهلك الكهرباء ، دون مرورها على العداد ، حتى لا يدفع ثمن استهلاكه للشركة وهل هو سارق أم لا . وكان سبب التردد ، أن القانون الجزائي يعرف السرقة بأنها اختلاس مال منقول للغير بدون رضاه . والكهرباء ليست مالا منقولا ، وانما هى قوة محرزة من قوى الطبيعة . وانتهى المطاف بالاجتهاد الالماني والفرنسى ، الى اعتبار الفعل سرقة ، لانه

( ٥٧ ) فقد نصت المادة الثانية من قانون العقوبات الالماني الهنرى على ما يلى : « كل من ارتكب فعلا ينص القانون على معاقبته ، وكل من يستحق العقاب بموجب المبادئ الاساسية لقانون العقوبات ، والمفهوم السليم للشعب ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها . واذا لم يوجد نص ينطبق على الفعل ، فإن الفاعل يعاقب بموجب النص الذى يكون اقرب من سواه الى » وهو أمر يقدره القاضي ، بالاستناد الى ضمير الشعب الالماني المنور ... ويرى ليثين ( فى كتابه الدولة والثورة ، الفصل السادس ) أن الجريمة تظهر من مظاهر التطاحن الاقتصادي « فاذا تحرر الناس من ريقة العبودية الرأسمالية والاستغلال الرأسمالى ، فانهم سيبتادون تدريجيا ، وبصورة عفوية ، على احترام قواعد الحياة المدنية ، بنون اكرام ولا خوف ، ولا هيمنة طبقية ، وخاصة بدون الجهاز ، المخصص للقمع والضغط ، الذى يسمى الدولة ... » ولكن الى أن يقوم هذا المجتمع المثالى ، فقد اعتبروا الجريمة ، « فعلا اجتماعيا خطرا » ، وتوسعوا ، عن طريق القياس ، الذى كانوا من أوائل دعائه ، بمعاينة كل من يروونه منحرفا عن قواعد مجتمعهم الجديد . فقد نصت المادة ١٦ من قانون العقوبات السوفييتي لعام ١٩٢٨ على ما يلى : « اذا لم يكن الفعل الخطر اجتماعيا ( أى الجريمة ) منصوصا على عقابه فى هذا القانون ، فإنه يعاقب وفقا للاسس والمبادئ المقررة للمسئولية الجزائية التي تطال عملا تشبه هذا الفعل ، أو يقترب منها اكثر من سواها » . بل أن الشارع السوفييتي ، افرد فى امتهان القاعدة القانونية ، حين نص فى المادة السابعة على معاقبة « المجرم » - وخاصة الجرم السياسى - حتى ولو لم يقم بأى فعل تنفيلى « اذا كانت له ارتباطات مع وسط خطر أو كان له ماضى خطر » . انظر فى ذلك ، كتابنا الاجرام السياسى ص ١٥٧ و ١٧١

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

وقد أمد العلم الجنائيين بطرق حديثة ، للحصول على الاعتراف ، ودعاهم الى الاستعانة بها ، في سعيهم لاكتشاف الحقيقة .

ومن هذه الوسائل ، ما لا يمس الشخصية الانسانية ، ولا يجرح الكرامة ، مثل النفخ في كأس لمعرفة وجود الكحول ونسبته ، وخاصة حين يكون سائق السيارة في حالة سكر بين ، ومنها اخذ قليل من بوله أو دمه ، لتحليله لهذه الغاية .

ولكن هناك وسائل أخرى ، لا تخلو من شيء من الدقة : فكاشف الكذب (Polygraphe) آلة تسجيل ضغط الشرايين ، وتسارع الحركات التنفسية ، ومن شأنها أن تكتشف محاولات المتهم لاختفاء الحقيقة ، أي كذبه .

ويقول دعائه ، أن « لسان الاعضاء الجسدية ، اصدق من لسان الفم » وأن نسبة الخطأ فيه ضئيلة ، اذا استعمله خبير متمرس به .

وقد بحث امر هذا الجهاز في عدة ندوات دولية ، ( مؤتمر المحامين الدولي الذي عقد في لندن من ١٩ - ٢٦ تموز / يوليو ١٩٥٠ ، ولجنة القانون الجنائي المنبثقة عن نقابة المحامين في شيكاغو ، بتاريخ ١٩ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٥٨ ) ، وانتهت الاراء فيه الى انه :

- ١ - مفيد في التحريات الجزائية ، بسبب تأثيره النفسي في المتهمين .
- ٢ - وأن نسبة الخطأ فيه تتراوح بين ٥ - ٣٠ ٪ ، حسب كفاءة الخبير الفني الذي يقوم باستعماله .
- ٣ - لذلك لا يجوز أن تكون معطيائه أدلة دافعة ، وانما يمكن أن تكون قرائن ، من شأنها أن تقوى القرائن الأخرى ، التي يجب على القاضي أن يبحث عنها ، بتؤدة وصبر .
- ٤ - ومع ذلك ، لا يجوز اعتبار قبول المتهم أو رفضه الخضوع للاستجواب تحت سلطان هذا الجهاز ، قرينة على براءته أو جرميته .

واخطر من كاشف الكذب ، الاستجواب تحت تأثير المخدر (٦٠) ، لانه يفقد المتهم السيطرة على توجيه ارادته ، مع بقاءه محتفظا بسلامة الذاكرة وقد اكتشفت هذه الطريقة ، بطريق الصدفة .

---

( ٥٩ ) اكتشاف الدكتور Larson من جامعة هارفارد عام ١٩١٥ ، وطوره الاستاذ Léonard Keeler من جامعة شيكاغو

( ٦٠ ) وهو بلا ريب ، اخطر من الاستجواب تحت التنويم المغناطيسي Hypnotisme الذي يشل ارادة الانسان ، ويتركه في حالة غياب روى ، فتنتلق الافكار التي تختزنها الذاكرة ، ويحرص المتهم على كتمانها ، من منطقة اللاشعور ، حينما توجه اليه أسئلة محددة . وقد لجأ إلى هذه الطريقة ، أحد قضاة التحقيق ، في قضية توجيهه رسائل دون توقيع ، فاجبر على التخلي عن التحقيق ، وسلم الى قاض آخر . ( الاستاذان بوزا وبيناتيل ، القانون الجنائي وعلم الاجرام ج ٢ رقم ١١٥٨ هامش ٥ ) .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

والواقع ان القانون لم يكن في حاجة الى مونتسكيو لكي يشتغل بعلم الاجتماع فقد اشتغل به دائما دون ان يدري . فعندما شعر المجتمع بضرورة التعليم أصبح التعليم اجباريا ، وعندما شعر الناس بالحاجة الى حرية الفكر جعلت من اساس القانون . وكان الاضراب جريمة فأصبح حقا . وكان التسول عملا مقدسا في العصور الوسطى فأصبح جريمة . ولاسبيل الى تفسير اختفاء جرائم وظهور جرائم ، واختلاف النظر الى خطورة الجرائم بغير الاستعانة بعلم الاجتماع الا ان الفضل الاول في القيام بدراسة علمية منتظمة في اجتماعية القانون يرجع الى العلامة **الهرنج** Ihering الذي عكف على دراسة تطور القانون الروماني وخرج بفلسفة متماسكة عن هدف القانون وآراء مدروسة عن ارتباطه بالواقع الاجتماعي ، ولهذا اشتهر مذهبه بمذهب الفقه الاجتماعي Sociological Jurisprudence .

وينظر الفقه الاجتماعي الى القانون في ضوء العلوم الاجتماعية كما ينظر اليه الفقه التحليلي في ضوء المنطق ، وكما تنظر اليه المذاهب المثالية في ضوء القيم المطلقة .

فالقانون ايا كان مصدره حقيقة اجتماعية من حقائق المجتمع المتبادلة التاثير والتاثير . محتوى القانون يتاثر ويتبع ما يجري في المجتمع ، كما ان للقانون اثره في المجتمع . وما دام المجتمع في تحول وتغير فان القانون هو الآخر في متابعته للمجتمع ، يرد عليه التحول والتغير ولو كان شريعة مقدسة .

وعلى ذلك يلذهب الفقه الاجتماعي الى ان التشريع لا يفني في الاقدام عليه مجرد الاسترشاد بمثل ، او الاستعانة بمهارة فقهية تحسن تقليب النصوص وتحليلها ، بل لابد فيه من دراسة اجتماعية تبحث عن الحقائق الاجتماعية المتصلة وتبحث في كيفية انفاذ هذه القوانين في الواقع الاجتماعي . ومن ناحية اخرى فان التاريخ القانوني يجب ان يفهم في ضوء الصلات بين النظم القانونية والاحكام والمذاهب ، وليس التشريعات فحسب ، وبين الاوضاع الاجتماعية .

بل انه من وجهة النظر الاجتماعية الحديثة لا يكون التساؤل عن ارتباط الواقع الاجتماعي بالقانون فحسب بل ارتباطه بالضبط الاجتماعي عموما . ذلك ان القانون لا يساير التغير الاجتماعي دائما وذبدبات التحريم في الواقع الاجتماعي اشد مما تسجله القوانين وخاصة اذا فصل بين المجموعة القانونية ومالها من تعديلات حقبة طويلة . ولهذا فعلينا ان نقبل احيانا ذلك الوضع العجيب من عدم وجود ارتباط بين قاعدة ما من القواعد القانونية وبين الاوضاع الاجتماعية القائمة . ففي بعض الاحيان تبدو القاعدة القانونية شاذة ، اذ ان التشريع قد يتخلف جيلا او اكثر عن الراي العام والقضاء قد يتخلف هو الآخر جيلا او اكثر عن التشريع ( ٨ ) .

لهذا كله كان لابد ان يثور التساؤل دائما عما اذا كانت القوانين القائمة تتابع التغير الاجتماعي ام انها ازاء التغيرات التي وقعت قد أصبحت عديمة الفائدة او حتى معارضة للاتجاهات العامة . دون ان يغيب عنا ان القانون لا يعكس مشاعر وخلفيات الشعب فحسب ، بل انه يساعد في خلق مشاعر وخلفيات ومواقف خلقية يرى انها تحمي المصلحة العامة ، ووظيفة خلق هذه الضوابط والمواقف ليست يسيرة بل محفوفة بالحساسية والخطر وقد تؤدي الى انفجار معاكس اذا لم يجر تناوؤها في كثير من الحذر .

( ٨ ) خليفة ، احمد محمد : النظرية العامة للتحريم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٩ ، ص ٤٤ / ٤٨ .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

جنايئة محضه ، فالسلوك المنحرف لابد أن يجابه عند المنبع ، ولا بد أن يوجه الاهتمام الى القضاء على المساوىء الاقتصادية والاجتماعية كالفقر المدقع ، والعنصرية والمظالم الاجتماعية ، وعدم المساواة في الفرص .

وليس معنى هذا أن هناك نموذجا معينا أو نظاما اجتماعيا أو اقتصاديا بذاته يؤدي الى تكيف الفرد مع المجتمع ، وليس هناك نظام ايا كان هو الأفضل أو المثالي أو الذي لا يحتاج الى التغيير ، في هذا الاطار نجد املنا في هجمة حقيقية على مشكلة الجريمة في المجتمع الانساني . ان جهودنا يجب أن تتجه أكثر وأكثر نحو دراسة نماذج السلوك المتغير ، ومدى ارتباطها بالبناء الاجتماعي كله ووظائفه المتغيرة .

وبالتالي اذا أردنا دراسة مقارنة سليمة لسياسات الضبط الاجتماعي ازاء الجريمة ، فان علينا أن نبحث عن نموذج المجتمع في كل حالة لنسبة أجهزة الضبط اليه سواء كانت التشريع ، أو الشرطة ، أو المحاكم أو النظم العقابية ، فهذاخير من أن نضيع في التفاصيل عند اجراء هذه المقارنات بغير اطرار مرجعية واضحة .

اننا ونحن على عتبة الربع الاخير من القرن العشرين ، علينا أن نهتم بفهم الجريمة فهما متطورا يتفق مع واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، وأن نتحلل من أسر الافكار العتيقة التي مازال كلما ذكرت الجريمة والانحراف تستحضر الى الوعي الصور التقليدية لهذه القلة من الأشخاص ، الموصومين بالجرائم التقليدية التي عرفت انسانية منذ فجرها واستنكرتها دينا وخلقا .

ان هذه الفئة من الجرائم التقليدية لانزالها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوى بالنزعات الدينية والخلقية ، ولكن الخطر كل الخطر في التركيز عليها والانفصال عن الاشكال الجديدة للجريمة والانحراف الاجتماعي مما يتطلب ضرورة اعادة النظر في التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير الذي اصاب معنى الانحراف في العصر الحديث ، على الانسى هنا أن أخطر أنواع الانحراف قد لايتناولها القانون بشكل واضح ، ومن الصعب أن تصل الى يد السلطات لتشعبها ووصولها الى المراتب العليا للسلطة والتعقيد المالي والفني المحيط بها ، الذي يصعب معه كشفها واثباتها بل أكثر من هذا فانها قد تتسرب الى النسيج السياسي والقرار السياسي ، وهنا تصبح المشكلة مشكلة المجتمع كله وما يمكن أن يقاسيه من وصول جرثومة الجريمة الى حياته السياسية .

ان هناك جوانب معاصرة على المسرح الاجتماعي تستحق المزيد من التأمل وتزداد أهميتها مع الوقت ، ومن ثم فهي جديرة بأن تحظى بمزيد من اهتمام البحث العلمي في المسائل الجنائية . ومن أولى هذه المسائل التغير الدائم الذي يلبس معنى الجريمة والانحراف نتيجة للتغير الذي يصيب القيم والمعتقدات والأسبقيات الاجتماعية والاقتصادية في عالم متغير بل سريع التغير .

ولاشك في أن الأساس المادي للجريمة وبواعثها المادية تزداد أهمية على حساب الأسس غير المادية في مجتمع انساني متجه الى التحضر ، وإلى الحياة في مجتمعات مدنية وهجرة من الريف والغابة والجبل والصحراء ، حيث تسود قيم قبلية وقيم من التضامن والتقارب الأسرى الى حيث تصبح وسائل الانتاج داعية الى مزيد من الشعور بالفردية والحد من المسؤولية ازاء الأسرة الممتدة .

ولاشك في أن الصناعة قد جاءت معها بنوعيات جديدة من الانحراف والجريمة مثل الفسح الصناعى على مستوى كبير ، وخداع المستهلكين والتلاعب بالأسواق والحملات الاعلامية المفرضة ، كما أن غلبة الاعتبارات المادية وقوة الاغراء وضخامة الربح المرتقب والأوضاع الاقتصادية التى قد تترك البعض بلا كفالة أو قدرة على مواجهة الحياة الشريفة ، كل هذا يشجع على ظهور الاجرام المنظم أو ما يسمى بنقابات الجريمة لاستغلال بعض الأنشطة غير المشروعة التى تدر الربح الطائل ، مثل الاتجار فى المخدرات والرقيق الأبيض والاختطاف وطلب الفدية والسرقات الكبرى والسطو على البنوك وإبتراز الأموال بالتهديد والمشاركة بالقوة فى أرباح بعض أصحاب الملاهى والحوانيت . ومن الواضح أن بعض أنواع النشاط الإجرامى قد تسلمت بما أبدعته التكنولوجيا المعاصرة وأصبحت تستعين بالوسائل المستحدثة كالأسلحة المتقدمة والطائرات والهيلوكوبتر وأجهزة السطو والنسف والدمار .

وقد أصبحت تجتاح العالم اليوم ، وربما غير تفرقة بين عالم متقدم وغير متقدم ، شرقى أو غربى ، جرائم الفساد الذى أصبح يستشرى فى الأجهزة العامة أو فى إدارة الأعمال الخاصة على جميع المستويات . لقد أصبحنا نسمع الشكوى مرة من الفساد الذى يستشرى فى بعض الأجهزة السياسية واستغلال النفوذ ونزح الأموال وتهريبها واختلاس الأموال العامة والرشاوى الكبيرة واقتطاع الأتاوات نظير الميزات التى تعطى لأصحاب الأعمال ولأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الذين يستفيدون من قرارات السلطة ويسعون إلى الحصول عليها بكل وسيلة .

وقد ظهر فى الفترات الأخيرة على المسرح العالمى أنشطة أخرى تعتمد على العنف كالقتل الجماعى وتعريض الطائرات للخطر وخطف الشخصيات البارزة كالدبلوماسيين وزرع القنابل ، على أننا فى هذا الموضوع بالذات يجب أن نفرق بين هذه الأعمال اذ تدفع إليها أهداف إجرامية محضة أو عندما تلابسها اعتبارات سياسية ، وحينما توجد ملاسبات عقائدية أو سياسية فإنه يجب الحذر من التعميم فى هذا المجال .

ويلاحظ بصفة عامة أن هذه الصور المستحدثة من الجريمة ذات أبعاد فى أغلب الاحوال تتجاوز الحدود القومية وتتداخل مع حدود دولية ، وهو ما يؤدى إلى مزيد من التفكير فيما يجب أن تقوم به العائلة الدولية لمكافحة هذه الجرائم التى تغفل فوق الحدود وتصبح بذلك أشد استعصاء على الكشف والمطاردة .

وعندما نقول أن هذه الجرائم جرائم تتجاوز الحدود القومية ، فلسنا بالضبط نقصد إلى الجريمة الدولية التى تعتبر انتهاكا لمواثيق ومعاهدات وأعراف دولية ، فالجرائم التى نقصدها هي جرائم بطبيعتها تحدث أو يمكن أن تحدث فى إطار قومي ، ولكنها تأخذ أبعادا أوسع من ذلك كتزيف العملة وترويجها ، أو امتداد بعض المشروعات الوهمية أو المشبوهة فى أكثر من دولة ولاشك فى أن تقدم وسرعة وسائل المواصلات يساعد على انتشار النشاط الإجرامى ، وهو ما يثير مشكلة المجرم الرحالة الذى ينتشر اذا هو يصعب فى الوقت نفسه الاهتداء إليه أو أدانته ، ويبدو من ذلك أنه من الصعب أن نضع خطا فاصلا بين ما هو جريمة قومية صرفة وما هو جريمة تتجاوز الحدود القومية .

ويرد إلى الذهن فى هذا الصدد محاولة تقدير الخسارة والمعاناة الناجمة عن استئراء الصور الحديثة للنشاط الإجرامى . وهنا نجد أنه بالإضافة إلى ما تمثله هذه الأنشطة من عدوان

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



ان الامر يحتاج الى مزيد من الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والا ذهبت جميع الحقوق الانسانية هباء .

بعد ان يصل المتهم الى المحكمة لابدله من حق محاكمته محاكمة عادلة ، وان يحاكم أمام قاضيه الطبيعي ، وان يكون القضاء سهل الاجراءات ، فالفرد يعتمد على الحقيقة ان كان برئيا . الحقيقة التي تنطوى عليها شهادة الشهود ، فاذا فقد الشهود الرغبة في خدمة العدالة فان الذي يضار من ذلك هو المتهم البريء ، والشاهد يفقد هذه الرغبة من تعقيد اجراءات العدالة واساءة معاملة الشهود وعدد حصولهم على التعويض الفعلي وتأخير نظر القضايا .

يأتي بعد ذلك العلية في المحاكمة التي لابد ان تكون اساسا للمحاكمة العادلة الا اذا اقتضى غير ذلك اعتبارات النظام العام أو الآداب أو مصلحة العائلة ، وهنا تثار مشكلة وسائل الاعلام التي أصبحت اليوم ، بالقوى التي تملكها ، تشارك فعلا القضاء في المحاكمة .

ان على الصحافة واجب الاعلام ، ولكن هل تصل الصحافة أحيانا الى حد تستطيع معه القول بانها تقوم بالمحاكمة ، هل يمكن ان يؤثر على حياد القاضي بالتغطية والتحقيقات الصحفية ؟ ان الصحافة لا تنقل الاخبار فحسب ، بل انها تعلق وتكهن وتشير من طرف خفي وتناقش الادلة ، فأين نرسم الخط بين أداء الواجب واساءة استخدام الحق ، وكيف نحول بين ان تتحول المحاكمة العلية الى محاكمة عامة ؟

وفي المجال العقابي تثار اعتبارات جمة متصلة بحقوق الانسان . هل حقوق الانسان ان احكم على متهم لا بالسجن بل بالارسال الى مكان آخر يواجه فيه طبيبا عالما وباحثا بدلا من السجن ، فيمكث في هذا المكان بضع سنين باسم العلاج والاصلاح ، بينما لو لم يكن لدينا هدف الاصلاح لما حكم عليه بأكثر من أشهر معدودات سجننا أو حبسا ؟

ان من أخطر المسائل ان نتمشى وراء هدف الاصلاح في الدفاع الاجتماعي فنسئ الى موقف المحكوم عليه . ليس مقبولا تحت اى مبرر ان يحدث للمتهم شئ أشد مما كان يحدث له لو لم يكن هدف الاصلاح قائما ، فالعدالة هي غاية كل غاية . والقيمة الاولى التي يجب ان نحافظ عليها هي العدالة ، ولا يمكن ان نضحى بقيمة العدالة لاي سبب من الاسباب . ونظريات الاصلاح امور فيها اجتهادات من علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الجريمة فمن المستحيل ان نضحى بمبدأ العدالة من اجل اجراء التجارب أو الاختبارات أو لاي سبب اخر .

الاصلاح قد لا يخدم العدالة أحيانا . فمن الممكن ان أقول ان هناك عقوبة عادلة ، ولكنني لا أستطيع ان أقول ان هناك اصلاحا أو علاجا عادلا .

ومسألة أخرى : هل المحكوم عليه نزيل السجن يجوز استخدامه في اغراض البحث العلمي ؟ لاشك في ان البحث العلمي له هدف شريف ويقوم من اجل حل المشكلات . وقد وردت هذه المسألة في اتفاقية سنة ١٩٦٦ لحماية حقوق الانسان وجاءت المادة السابعة منها تقول انه لا يجوز اخضاع اى فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة ، وعلى وجه الخصوص فانه لا يجوز اخضاع اى فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العلمية . ولاشك في ان حرية الفرد تصادر بالسجن ولكن حقوقه الاخرى شيء اخر ومن ثم فان التجارب الطبية والعلمية حتى ولو لم تمس سلامة بدنه يجب الاتم الا برضائه الكامل .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

ومعالجتهم بدلا من توظيفها في المشاريع الانمائية والاجتماعية والتربوية، فيتوقن النمو الاقتصادي والصناعي لفقدان المال والثقة والامن . أما من الناحية الاجتماعية الاخلاقية فان الجريمة بالاضافة للكوارث التي تلحقها بالمجرم والضحية كليهما ، فانها تعرض المبادئ الاخلاقية والسلوكية للانهييار ، وتخلق نفسية شعارها الاشتمزاز والرفض ، فتعكس اثارها على حياة المواطن الفردية والعائلية والاجتماعية .

انطلاقا من هذه الاعتبارات والنتائج الثابتة التي المحنا اليها اعلاه ، اتخذت السياسة الرامية الى الوقاية من الاجرام ، ومعالجة المجرم مكانهما ضمن السياسة العامة الاجتماعية والاقتصادية للدولة . وليس صدفة ان تكون احدى صلاحيات المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة دراسة الجريمة وطرق الوقاية منها ومعالجة المجرمين - وهذا ما عرف بسياسة الدفاع الاجتماعي - بل انه تكريس لواقع وقف عليه العالم المعاصر ، وحاول ان يعطيه اهماماً كافياً .

### أولا : المنظمات الدولية وعلم الاجرام المعاصر

#### نشأة الاهتمام الدولي بعلم الاجرام

اتخذ علم الاجرام طريقه الى المجتمع الحديث عبر سبل متوازية ولكن مختلفة في ملامحها . فأول ما نلاحظه ان علم الاجرام ، بمفهومه المحدد اعلاه ، ظهر في مؤلف للعلامة **غاروفالو** نشر سنة ١٨٨٥ باسم « علم الاجرام » أو العلم الجنائي Criminology واستعرض فيه دراسة العوامل الجرمية ، والتشابهات الحاصل بين العلوم المختلفة والقوانين الجزائية ، لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم . ومن ثم تلت هذا المؤلف مؤلفات أخرى ركزت على ناحية أو أكثر من نواحي السلوك الجرمي كدراسة **انريكو فرسي** عن علم الاجتماع الجنائي ودراسة الطبيب **لومبروزو** عن المجرم . أما في الشرق العربي ، فحسب معلوماتنا ، لم تنشر في تلك الحقبة من الزمن دراسات كتلك التي أشرنا اليها ، وأن كان ذكر الجريمة والمجرم يرد أحيانا في بعض المؤلفات العامة . فعلم الاجرام اتخذ اذا طريقه نحو المجتمع عبر المؤلفات العلمية التي اثرت في ذهنية المشرعين في الدول الأوروبية ، فبادروا الى تكييف هذه التشريعات مع متطلبات بلادهم ، ووضع الاجرام فيها والامكانيات البشرية والفنية والمادية المتوفرة لديها ، والتي تسمح باتخاذ مبادرات جديدة في ميدان الوقاية والعلاج .

وبالفعل فقد سنت بعض القوانين ، وفيها من النصوص ما يعطى القاضي صلاحية تقدير الظروف الشخصية التي وقع فيها الجرم ، بغية تحديد مدة العقوبة ، ونوعها وفقا لمتطلبات الناحية العلاجية منها ، كما استعاضت بعض النصوص عن العقوبة بالتدابير الاحترازية ، اى بالتدابير التي يمكن للقاضي ان يتخذها بحق المحكوم عليه ، اما لمعالجته من مرض او عاهة مصاب بها - كالوضع في مستشفى للأمراض العصبية ، أو المعالجة في مؤسسة خاصة ، او وضعه مقيّد الحرية تحت المراقبة ، او منعه من مزاوله احدى المهن الخطرة ، او ارتياد بعض الاماكن المفسدة للاخلاق . وما ان اتخذت فكرة الوقاية والعلاج طريقهما الى التشريع حتى ظهرت الحاجة الى مؤسسات متخصصة تقوم بتنفيذها ، كالسجون الحديثة والسجون المفتوحة ودور الإصلاح ، كما ظهرت الحاجة الى اشخاص متخصصين في علم التأهيل الاخلاقي والمهني والاجتماعي ، يضاف

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

تساعد على القاء الاضواء على مشكلة الاجرام واثرها في المجتمع ، ومن ثم تعمل على معالجة هذه المشكلة والوقاية منها ، فكان عمل الامم المتحدة اذامزدوجا ، يرمى في فرعه الاول الى التعاون والتنسيق مع النشاطات الموجودة ، وفي فرعه الثاني الى خلق مثل هذه النشاطات والاهتمامات حيث لا توجد ، وتوجيهها نحو الغاية التي اختطتها وكما يسهل على المرء تصوره ان هذه النشاطات كانت متوفرة لدى البلدان المتطورة ، بينما كانت - وما زالت احيانا - مفقودة لدى البلدان النامية او المتخلفة . ربما كان مرد ذلك الى ان البلدان المتطورة اقتصاديا وصناعيا عرفت مشكلة الاجرام بصورة اكثر كثافة واكثر خطرا من الدول النامية . ولكن تجدر الاشارة الى ان هذه الاخيرة لم تكن سالمة من هذه المشكلة وان كان حجمها ونوعيتها مختلفين عما هما عليه في البلدان المتطورة .

وقد ظهر هذا البرنامج ، الذي اختطته الامم المتحدة ، في القرار المتخذ من قبل الجمعية العامة في اول كانون الاول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٠ رقم ١٥٠١ والذي يلحظ ايجاد لجنة استشارية دولية مؤلفة من خبراء في حقل الدفاع الاجتماعي ، تكون مهمتها اسداء المشورة للامين العام للامم المتحدة ولجنة الشؤون الاجتماعية ، حول الوسائل الرامية الى وضع برامج ذات طابع دولي لدراسة مشكلة الاجرام وسبل الوقاية والعلاج منها ، ووضع مخطط يحتوى على تدابير يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي .

وما ان باشرت الامانة العامة للامم المتحدة وضع مثل هذا البرنامج على ضوء الاقتراحات التي قدمت اليها حتى شعرت بثقل العبء الذي انيط بها ، وقلة الامكانيات البشرية والفنية والموارد المادية المتوفرة ، لا سيما وان المنظمة الدولية كانت مسترسلة في وضع اسس التطور الاجتماعي والاقتصادي بصورة عامة - والوقاية من الاجرام ليست الا فرعا منها ، ولكنه فرع متواضع بنظر بعض المسئولين - فادى ذلك الى مبادرة الامين العام للامم المتحدة في كتاب وجهه سنة ١٩٥٤ الى المجلس الاجتماعي والاقتصادي (١) يعرض فيه ان المجهود الاساسي للامانة العامة منصب بالافضلية على التطوير الاجتماعي والاقتصادي للامم المتخلفة ، وهذا ما يدعو الى اختصار نشاط المنظمة الدولية في الميادين الاخرى ومنها ميدان الوقاية من الاجرام ، وان تركز الجهود فقط على الوقاية من جرائم الاحداث المنحرفين ومعالجتهم . وفي سنة ١٩٥٧ اكد الامين العام استمرار الصعوبات المادية التي واجهتها الامانة العامة من قبل ، الا ان لجنة الشؤون الاجتماعية اقترحت حلا وافقها عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار اتخذه سنة ١٩٥٩ (٢) وماله انه يترتب على الامم المتحدة ان تحافظ على دورها الطبيعي في حقل الوقاية من الاجرام ومعالجة المجرمين ، وان تجد الوسائل الممكنة لزيادة المعونة الفنية للبلدان النامية ، وان تعمل على توسيع نشاطاتها في هذا الميدان ، وان تطلب من المؤسسات الخاصة المحلية او الاقليمية او الدولية معاونتها في تنفيذ برامجها .

وكانت الامانة العامة قد انشأت قسما لدى مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اسم ( قسم الدفاع الاجتماعي ) اوكلت اليه مهمة وضع وتنفيذ برامج الوقاية والعلاج كما صار بيانها آنفا ، وقد اخذ هذا القسم مركزا رئيسيا له في نيويورك ، ومكتبا اوروبيا في جنيف ، مما ساعد على ايجاد روابط بناءة ومفيدة بينه وبين سائر المنظمات الدولية ، كمنظمة الصحة ومنظمة الاونسكو

( ١ ) مستند رقم E / 2598 paragraph 4-5

( ٢ ) قرار رقم ٧٣١ E XXVIII

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

وإدارة إصلاحية أو عقابية في ميدان الوقاية والعلاج ، حتى يتسنى للسلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع سياسة جنائية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ .

٤ - نشر وتعميم الدراسات والأفكار المنبثقة عن الأبحاث الجنائية بغية توجيه العاملين في ميدان الوقاية والعلاج نحو إيجاد حلول إيجابية لمشكلة الإجرام ، ووضع أسس علمية سليمة لسياسة جنائية فعالة تشكل جزءاً من المخطط الإنمائي العام .

٥ - تنظيم المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية الإقليمية بغية تشجيع البحث العلمي من جهة ، وتعميم المعلومات وجعل المسؤولين وتحسسون مشكلة الإجرام عبر العالم وإطلاعهم على المحاولات العلمية للحد منها وفتح باب النقاش بينهم وبين الخبراء الاختصاصيين من جهة أخرى .

٦ - إيفاد الخبراء والاختصاصيين إلى البلدان التي تطلب الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية ، بغية مساعدة هذه البلدان على دراسة مشكلة الإجرام لديها وإيجاد الحلول المناسبة لها وتدريب العاملين المحليين في ميدان الوقاية والعلاج ، بإطلاعهم على الأساليب الحديثة التي تناسب البيئة الاجتماعية والإطار الاقتصادي والثقافي الذي يعملون ضمنه .

٧ - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والخاصة ، المهمة بشؤون الجريمة والمحرمين ، بغية التنسيق بينها والإفادة من مجهودها ووسائلها العلمية والمادية حتى تأتي كافة الجهود متناسبة ومتضافرة نحو تحقيق الهدف المشترك .

٨ - تقديم المنح للفنيين والموظفين المحليين بغية زيادة معلوماتهم في ميدان الوقاية والعلاج ، وإكسابهم خبرات جديدة مستمدة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا الميدان ، وتنظيم البعثات العلمية للخارج في سبيل هذه الغاية .

كما نلاحظ أن العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة ، بإقسامها الفنية والمتخصصة لا يتناول المسائل النظرية والأكاديمية التي تشكل الهيكل الأساسي لعلم الإجرام المعاصر ، إذ أن الأمم المتحدة ، بالنظر لصفحتها الدولية وللأهداف المحددة لها في شرعتها ، لا تدخل طرفاً في النظريات العلمية ولا تعتمد نظريات دون أخرى ، وكذلك لا تقوم بصياغة نظريات معينة ، فهذه أمور كلها تعود للعلماء الجنائيين والجامعات والمعاهد المتخصصة ، بل تقوم بوضع أسس سياسية عملية مبنية على الاختبار العلمي تتناول تنظيم الأجهزة المسؤولة عن القضايا الجنائية ، والأسس التي يجب أن تقوم عليها السياسة الجنائية الرامية للوقاية والعلاج ، والحد من مشكلة الإجرام لأن هذه المشكلة تشكل عائقاً مهماً يعترض سبيل النمو الاجتماعي والاقتصادي ، ويعرض المجتمع الإنساني لمخاطر جسيمة ، وللانفاق المادي غير المنتج ، بينما هو بحاجة ماسة لكافة الطاقات والجهود في سبيل تحقيق حياة إنسانية أفضل .

فعمل الأمم المتحدة إذاً عمل علمي تطبيقي يستفيد من الخبرات العلمية المختلفة المنبثقة عن علم الإجرام المعاصر ، فيضعها في خدمة أهداف بناء المجتمع السليم المتحرر من الآفات الاجتماعية وأهمها آفة الإجرام .

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

أولاً - يرجو المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بالاستناد للفقرة (د) من ملحق القرار ٤١٥ (خامساً) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أن يعرض هذه القواعد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لاعتمادها وإقرارها .

ثانياً - يأمل المؤتمر أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه القواعد وأن توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتبلغها للدول المنتمة للمنظمة الدولية مع التوصية بالآخذ بهذه القواعد وتطبيقها في مؤسساتها العقابية على أن تعلم الأمين العام للأمم المتحدة بصورة دورية كل ثلاث سنوات عن مدى تطبيق هذه القواعد .

ثالثاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر المعلومات التي تردده وفقاً للفقرة السابقة في المجلة الدولية للسياسة الجنائية التي تصدرها الأمم المتحدة حتى يتسنى للدول الأعضاء الاطلاع عليها والعمل بموجبها .

رابعاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر هذه القواعد وتعميمها على أوسع نطاق .

وبالفعل أحييت هذه التوصيات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي فدرسها كما درس القواعد المذكورة وأقرها بتاريخ ٣١ تموز ( يوليو ) ١٩٥٧ وعممها على الدول الأعضاء متمنيا تطبيقها قدر المستطاع في مؤسساتها العقابية . ومنذ ذلك التاريخ تابعت الأمم المتحدة جهودها في الحث على تطبيق هذه القواعد في العالم فكانت تنظم حلقات دراسية حولها ، وتمنح المساعدات المالية لبعض الموظفين العقابيين للالتحاق بدورات تدريبية في البلدان الأكثر تقدماً في الميدان العقابي وتنظم المؤتمرات الإقليمية والدولية وتضمنها من جملة المواضيع موضوع تطبيق هذه القواعد ومدى النجاح الذي حققته في السجون والملاحظات عليها . ويمكن القول أنه لا يكاد يخلو مؤتمر من هذه المؤتمرات من جدول أعمال ينص على قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين .

وخلال المؤتمر الدولي الرابع الذي عقدته الأمم المتحدة في مدينة كيوتو - اليابان بين ١٧ و ٢٦ آب ( أغسطس ) سنة ١٩٧٠ بحث المندوبون في صلاحية هذه القواعد في عالم يشمله التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع فيغير كثيراً من ملامحه ومن المعطيات التي تقوم عليها النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وقد أبدت بعض الآراء حول هذا الموضوع (هـ) ومنها أن تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين أصبح ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل بالنظر لتطور الفكر المعاصر لا سيما فيما خص الجريمة ومعاملة المسجونين . وأنه بالرغم من الصفة العالمية لهذه القواعد التي تألفت مع كافة المتطلبات الانسانية في إمكان تكييفها مع المتطلبات المحلية والإطارات الإدارية والبشرية في كل بلد من البلدان ، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيبات البشرية والاجتماعية والثقافية التي تسود كل مجتمع .

كما أكد معظم الأعضاء على ضرورة تطبيق هذه القواعد على المحكومين والموقوفين ، ويتم ذلك بتعديل القاعدة رقم ٨٤ على أن تشمل المحكومين بجرائم سياسية كما تمنوا أن تدخل

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

ناقصة . اعطى الانسان أداة ولكنه لم يلزمه او لم يستطع الزامه باستعمالها على الوجه الذى يجب ان تستعمل به . . . ذلك بقي مسألة اخلاقية واختيارية . ومن هنا كانت مفارقة العصر الكبرى مع تعاليم السيطرة على الطبيعة وجد الانسان نفسه وهو يخسر حريته للاجهزة والنظم التي صنعها فكأنه لم يفعل شيئاً . . . استبدل سلطان الطبيعة بسلطان التكنولوجيا عليه .

هذه فلسفة جميلة لمحنة الانسان .

ولكنها فلسفة لاتفني عن رؤية الواقع بوضوح والتعامل معه من موقع المباشرة . ومن باب التعامل الصريح مع الواقع الاعتراف اولاً بأن العنف كأداة لحسم الصراعات الانسانية المستعصية سيظل أداة ملتجأ اليها ما دامت هذه الصراعات تقف في المركز من تركيبية هذا العالم المعقد والمنقسم على نفسه بالمصالح الاقتصادية او بالغربة الثقافية والدينية . وعلى هذا فان الامل بغياب العنف عن الحياة الانسانية سيظل برقا خائباً بين مطامح الانسان الى السلام الكامل على الارض . غير ان هذا لايعني عجز الانسان عن العمل على استئصال مسببات التعامل العنيف مع المشاكل الانسانية وذلك بالفهم الدكي لطبيعة هذه المشاكل ، ومن المعرفة ينطلق الى العلاج كما فعل مع مشاكل الطبيعة .

وايا كانت التفسيرات المطروحة لظاهرة العنف فان اول العوامل المسببة له ينبغي التماسه في المجال الاقتصادي . هنا في هذا المجال تتكاثر جرائم الحرمان والعازة ومعها تنمو نوابت الحق والبغضاء . وليس في هذا تقرير لشيء جديد اللهم الا الاعتراف به . فمنذ القدم كان الفقر والحرمان يقفان وراء أشد حوادث العنف قوة واكثرها تخريباً واذا كانت مظاهر الحياة الانسانية قد تغيرت فان حاجات الانسان الاساسية لم تتغير . حتى ترائنا الاسلامي شهد على حق الانسان في التحرر من العازة بشهادة فريدة في التاريخ . فقد قال رسول الله صلوات الله عليه « كاد الفقريكون كفراً » وقال علي بن ابي طالب « لو كان الفقر رجلاً لقتلته » . وكان عمر بن الخطاب يقول وهو على فراش الموت . « لو استقبلت من هذا الامر ما استدبرت لاخذت فضول اموال الاغنياء فرددتها على الفقراء » . وقد جاء علم النفس الحديث - ودع عنك حقائق الاقتصاد المعاصر - ليؤكد القيمة النفسية للدوافع الاقتصادية في الحياة الانسانية . وقد خرج الاستاذ ميرفى Murphy من دراسته لظروف العنف الدموى الذي شهدته الهند بعد الاستقلال بان الصراع الاقتصادي كان يقف مباشرة وراء ذلك العنف . ففي احدى القرى التي درستها البعثة التي كان ميرفى يرأسها تبين ان في القرية طائفتين رئيسيتين هما الشارام Sharams ( الطبقة الدنيا ) والبراهمة Brahmins .

وكان هناك بئران في منطقة سكن الشارام . اما في منطقة البراهمة فتوجد ابار عدة . وكان على كناسر القرية العجوز ان يمتح ماءه من بئر صغيرة تقع على مسافة غير قصيرة من القرية . وكان في القرية ما يقرب من مائة وخمسين عائلة منها ثمان وسبعون من البراهمة وحوالي الخمسين من الشارام . اما الطوائف الوسطى فكانت ممثلة بمعدل اعلاه عشر عوائل . كما تبين ان هناك مقداراً عظيماً من التوتر بسبب الاحتكاك الطائفي - وعلى الرغم من ان هذا الاحتكاك لم يأخذ صفة التظاهرات الدموية الا ان أنماط الحياة القديمة في القرية كانت تنهار والقوى الجديدة تجاهد من اجل اثبات وجودها ، والفترة الزمنية تمتاز بكونها فترة صراع من أجل الحصول على القوة السياسية

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

سيادة الأمة ومع مبدأ حرية الافراد ، لأنه ينتقص منهما كليهما . وكثيرون من اصحاب المذهب الفردى يرون هذا الرأى . وقد تأثر به الثوار الفرنسيون فى بداية امرهم . وحق الاجتماع وتآليف الجمعيات مقرر فى الدساتير والقوانين الحديثة ، شأنه فى ذلك شأن حقوق الحريات الفردية الاخرى . ويحوى القانون الخاص بالجمعيات القواعد المنظمة لكل ما يتعلق بتأليفها ونشاطها على وجه يحقق رقابة الدولة عليها ، حتى لا تنحرف عن الاهداف التي انشئت من اجلها .

**والاسلام** لا يمنع الاجتماعات والجمعيات وانما يدعها مباحة . وطبيعى ان يسلك هذا السلك ما دام قد اقر حرية الرأى والتعبير عنه كما قدمنا . ويبقى للدولة ان تعتمد فى ضوء المصلحة العامة الى سن القواعد الخاصة بالاجتماعات والجمعيات .

#### ( ٧ ) حق تكوين الأسرة

فى هذا الصدد ، تقرر المادة ١٦ من الاعلان العالمى ان ( للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج الحق فى الزواج وتكوين الأسرة ، دون اى قيد يتعلق بالجنس او الجنسية او الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج واثناء قيامه وعند انحلاله . ولا يبرم عقد الزواج الا برضاء الطرفين الراغبين فى الزواج رضاء تاما لا اكره فيه . والأسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ) .

ومثل هذه الحقوق تشرعها قوانين الدول فى ايماننا مع شيء من القيود على الزواج والطلاق . وتمة واجبات قانونية تقع على كل من الزوجين نحو الآخر ، وعلى الآباء والاولاد ، وفيما عدا ذلك تتمتع الأسرة بحريتها فى تنظيم

والاسلام لا يفرض عقوبة دنيوية على المرتد عن الدين . وكل ما فى الامر ان المرتد لا يدخل الجنة ، بل تكون له النار فى الآخرة اذا استمر ارتداده مدى حياته ومات غير مسلم ، يؤيد ذلك الآية الكريمة ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت اعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ) كما يؤيده مبدأ عدم الاكراه فى الدين فى النصين المتقدمين .

#### ( ٦ ) حق حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات

تقضى المادة ٢٠ من الاعلان العالمى بأن يكون لكل انسان الحق فى الاشتراك فى الجمعيات والاجتماعات السلمية . ولا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية من الجمعيات . وبلاستناد الى هذا الحق يستطيع الافراد ان يجتمعوا فى مكان معين للافصح عن آرائهم ، كما يستطيعون ان يكونوا أكثر تنظيماً بتأسيسهم جمعية لها صفة الدوام ، وتخضع لنظام مقرر كالجمعيات الاجتماعية والعلمية ، والنوادر الرياضية والادبية ، والنقابات الصناعية والتجارية والمهنية ، واتحادات العمال . . . ومن هذه الجمعيات ما يكون اقليمياً محصوراً فى حدود الدولة ، ومنها ما يكون ذا طابع عالمي لا يقتصر نشاطه على اقليم دولة معينة ، بل يتجاوزه الى اقليم دول أخرى كالاتحاد الدولي للعمال ، وجمعية الصليب الاحمر ، وجمعية الهلال الاحمر . . . وتشجع الدول الافراد على تأسيس الجمعيات ، وتمنحها مساعدات مالية احياناً ، لأنها بممارستها نشاطات اجتماعية وعلمية ورياضية تسهم فى رفع مستوى المجتمع .

وكان **جان چاك روسو** ، مؤلف كتاب العقد الاجتماعي ، يرى ان قيام جماعات اخرى غير الشعب والافراد يتنافى فى آن واحد مع مبدأ

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

الموقع . فحينما ننظر الى جسم قريب يزداد تحذب العدسة وبذلك تساعد القرنية على زيادة كسر الضوء . وبالعكس حينما ننظر الى جسم بعيد فان شكل العدسة يتفطح ( انظر الشكل هـ ) . وعملية التكيف البصرى هذه تتم تلقائيا . فالعدسة معلقة بفشاء عضلى يطوقها ويبقيها فى حالة توتر . وعند تكيف العين للمنظر القريب يقل التوتر فى الفشاء فتتكور العدسة ويزداد تحذبها ، وعند التكيف انظر البعيد يزداد التوتر فى الفشاء مما يزيد فى شد العدسة وبذلك تتفطح .

اما تركيب العدسة العضوى فينشأ منذ المراحل الاولى للنمو الجنيني . اذ يبدأ تكونها من المركز وتضاف الخلايا اليه باستمرار طوال العمر مما يجعل العدسة هي الجسم الوحيد فى العين الدائم النمو ( ١ ) . والواقع ان خلايا العدسة تشكل رقائى تلبس واحدها الاخرى كما هو الحال فى رقائى البصلة العادية . وبكل طبقة من تلك الرقائى قوة خاصة على كسر الضوء . ومع مرور الوقت ( حوالي منتصف العمر ) تضعف خلايا الرقائى المركزية وهذا طبيعى لكونها اقدم خلايا العدسة تكوينا . ومع الضعف هذا يقل وصول الغذاء والاكسجين اليها وبالتالي تموت . ومعنى ذلك انها لا تصبح قادرة على تمرير الضوء . واهم من ذلك كله ان العدسة كلها تفقد مرونتها على التقير مع الاجسام والابعاد المختلفة مما يسبب عجزا ملحوظا فى قوة الابصار عند المسنين .

**القرحجية :** القرحجية فيها صبغيات لونية ، ولذلك كان لون العيون مختلفا . وهي دائرية الشكل تقريبا وتتكون من نوعين من الالياف ، واحد منها موزع بشكل دائرى وهي التي تعمل على تضيق البؤبؤ ، بينما يتوزع النوع الثاني

او القرحجية ما هي الا عضلة شبه دائرية تشكل فى وسطها فتحة تعرف بالبؤبؤ او صبي العين ، ومن هذه الفتحة يعبر الضوء الساقط على العين الى العدسة التي تقبع خلف البؤبؤ تماما . ويتسع البؤبؤ او يضيق حسب شدة الضوء الساقط على العين وكذلك حسب قرب الجسم المنظور او بعده ( ١ ) .

**العدسة :** يعتقد الكثيرون ان العدسة فى عين الانسان تعمل على كسر احزمة الضوء العابرة اليها لتكوين الطيف على الشبكية . والواقع ان هذا الاعتقاد ليس صحيحا تماما ، وان صح فى عدسة آلة التصوير ( الكاميرا ) او فى عدسة عين السمكة مثلا . اما فى عين الانسان فالقلب انكسارات الضوء تحدث بفعل السطح الخارجى لمقدمة القرنية . والسبب فى ذلك هو ان قوة اى عدسة على كسر الضوء يعتمد على الفرق بين معامل الانكسار للوسط الخارجى ومادة العدسة . ومعامل الانكسار للهواء صغير جدا بينما معامل الانكسار للسائل المائى الذى يقع بعد القرنية مباشرة عال ، لدرجة يعادل فيها معامل الانكسار للعدسة ذاتها . اما فى حالة السمكة فالقرنية مغموسة فى الماء وعليه فالضوء لا ينكسر البتة حينما يدخل العين . ولذلك كان للسمكة عدسة صلبة ذات كثافة عالية وكروية الشكل تتحرك الى الامام والى الخلف لتتكيف مع بعد الاجسام المرئية او قربها ( ١ ) ، ( ٥ ) .

ومع ان العدسة غير مهمة فى تكوين الطيف على شبكية عين الانسان الا انها هامة جدا فى عمليات التكيف البصرى . ولا يتم ذلك التكيف بتغيير موقع العدسة كما هي الحال فى عدسة آلة التصوير او عدسة عين السمكة ، بل بتغيير شكل العدسة مع بقائها فى نفس

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

عليها أنها من نوعين مختلفين في الشكل : واحد يأخذ شكلا افقيا ماداً فروعه وشوايكه كالاذرع المفتوحة ولذلك سميت هذه بالخلايا الافقية . واما النوع الثاني فيمثل شكلا كرويا له طرفان مدببان فقط ، ولذلك سمي هذا النوع بالخلايا ثنائية الاقطاب . وكما هو واضح في الشكل فان شوايك خلايا هذه الطبقة تتصل بخلايا الطبقة الثالثة والتي تتميز ايضا بأن فيها نوعان : واحد يبدو كالعصا الطويلة ولذلك سمي هذا النوع بالعصيات ، والآخر يبدو اقرب للقمع المخروطي ولذلك سمي بالمخاريط . والعصيات والمخاريط هما الخلايا الوحيدة في الشبكية الحاسة للضوء ، وهما المسؤولان عن ابصارنا للشكل والحجم والبعد واللون وغير ذلك من الصفات ، وفيهما كما سنرى فيما بعد تتم عمليات كهربائية - كيميائية بفعل الضوء الساقط عليهما . كما انهما يتوزعان على سطح الشبكية الخلفي بشكل يسمح لنا ان نبصر في النهار والليل على السواء ، لأن خلايا العصيات متخصصة بالرؤية في الضوء الضعيف ، ولذلك فهي تشغل حيزا كبيرا من اطراف الشبكية . وعلى اطراف الشبكية نبصر الحركات العامة والاطياف غير المحددة . ومع ذلك فبالامكان ان نجد العصيات في اماكن اخرى غير الاطراف ، ولكن يغلب في مناطق الوسط ان تتوفر المخاريط لأنها المسؤولة عن ابصار اللون بشكل خاص ، ونحن نبصر الالوان في النهار او تحت اي ضوء يشبه النهار كاضواء النيون والفلوروسنت . وخلايا الطبقات الثلاث الرئيسية التي ذكرناها كلها من نوع النيرونات ، أي الخلايا العصبية المتوفرة في الجهاز العصبي ، وخاصة تلك التي في الدماغ . وطريقة ترابطها مع بعضها البعض هي نفس طريقة ترابط خلايا الدماغ ذاته ، ومن هنا اعتبرت الشبكية امتدادا للدماغ في داخل العين ، وهذا اقرب الى العقل من اعتبار الشبكية مجرد شاشة أو فلم يقع عليها الطيف . فاذا عرفنا ان كثيرا من التحليلات الابصارية للطيف تتم في الشبكية قبل ان ترسل الى

فعل ذلك اطلقنا الضوء ثانية مما يضطره الى ان يضيق ليحدد من كمية الضوء العابرة ، وهكذا يقطع الضوء واطلاقه في الوقت المناسب نستطيع ان نجعل البؤبؤ يتذبذب بين الضيق والاتساع بشكل آلي ( ١ ، ٨ ، ٩ ) .

**الشبكية :** الشبكية هي اعجب جزء موجود في العين وربما كانت اكثر اجزاء الاعضاء الحسية كلها حظوة عند الباحثين ، وقد لفت عملها انتباه قدماء العلماء من يونان وعرب وغيرهم ، ووصفوها في صور مختلفة ولكن اول من اعتبرها على حقيقتها هو العالم الفلكي كبلر في اوائل القرن السابع عشر . فقد اشار هذا العالم الى الشبكية على انها الشاشة التي يتكون عليها الطيف . اما تفاصيل مركباتها فلم تعرف الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر واول القرن العشرين ، وكان في مقدمة الباحثين فيها توماس يونج ( ١٧٧٣ - ١٨٢٩ ) وهارمان فون هلمهولتز ( ١٨٢١ - ١٨٩٤ ) . فلقد تبين ليونج وهلمولتز ان وضع الشبكية في العين معكوس على غير ما توقعاه ، فهي اشبه بوضع فلم معكوس في الكاميرا بحيث يواجه سطحه الحساس للضوء ظهر الكاميرا وليس عدستها فكيف يمكن لجهاز موضوع بهذا الشكل ان يقوم بوظيفته الابصارية وبهذه الدقة المتناهية ؟! غير ان الفحص المجهرى الاليكترونى لقطع من الشبكية اوضح السبب في اتخاذها هذا الوضع . فالشبكية في الواقع مكونة من رقيق خلوى متشابك ، ولكن لكل نوع من الخلايا فيه موقعه الثابت . ففي ( الشكل ٨ ) نلاحظ طبقات الخلايا المختلفة في الشبكية ، فاذا بدأنا من سطح الشبكية الملاصق لتجويف العين لاحظنا ان الالياف العصبية للشبكية صادرة عن طبقة من الخلايا العقدية Ganglion Cells تتصل شوايكها الداخلية مع محاور خلايا الطبقة التالية والتي يلاحظ



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



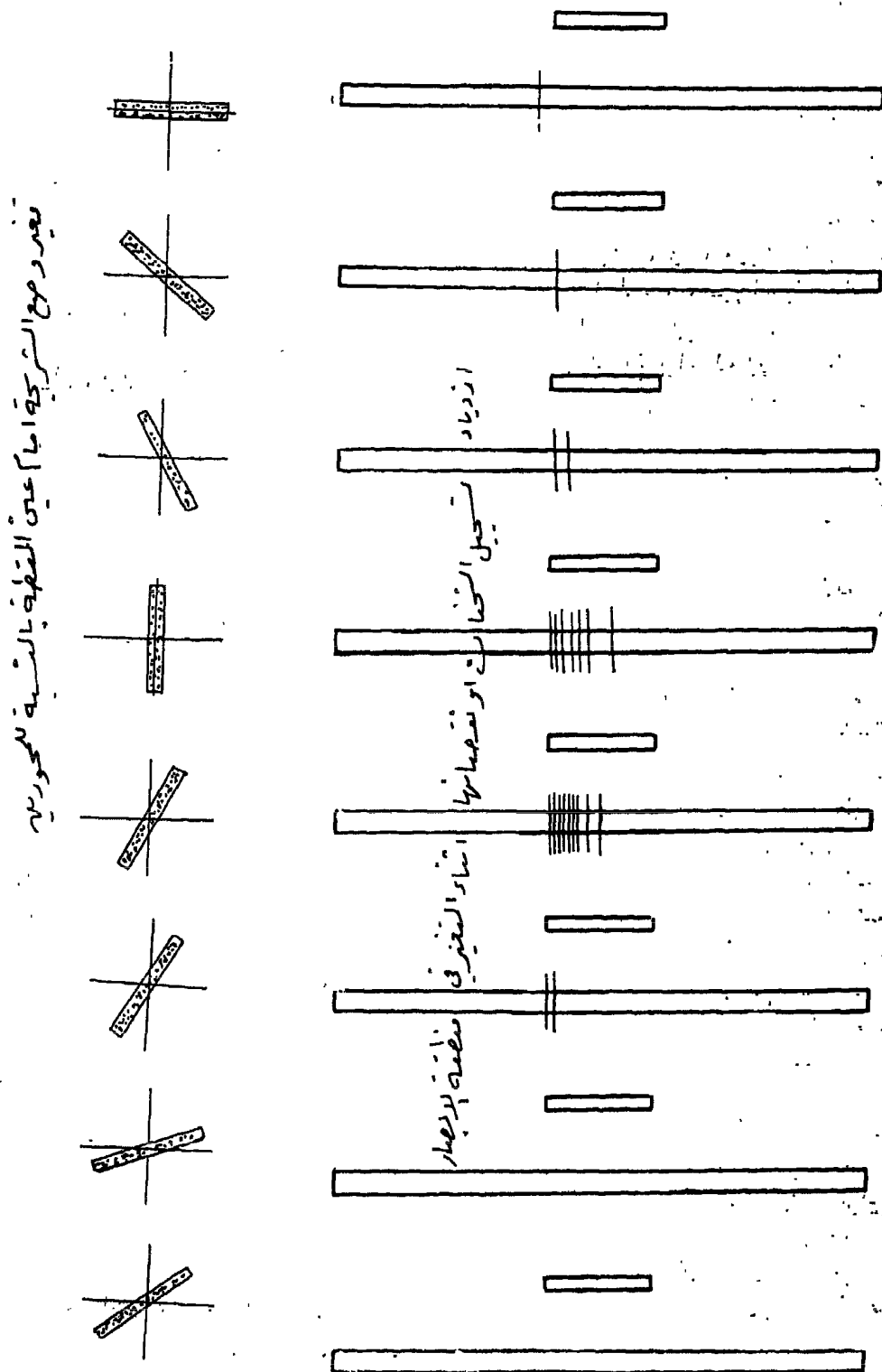
القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



الشكل ١٢

تسجيلات هيل وويل من خلية منفردة في منطقة الإبصار في دماغ القطعة . لاحظ ان تسجيل الشعنات العصبية يعتمد على وضع الشريحة ( النقطة الى اليسار ) بالنسبة للمحورين وبالنسبة لزاوية الرؤية . كما يعتمد ايضا على شكل وحجم الشريحة . ( المرجع ١ ، ١٧ )

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

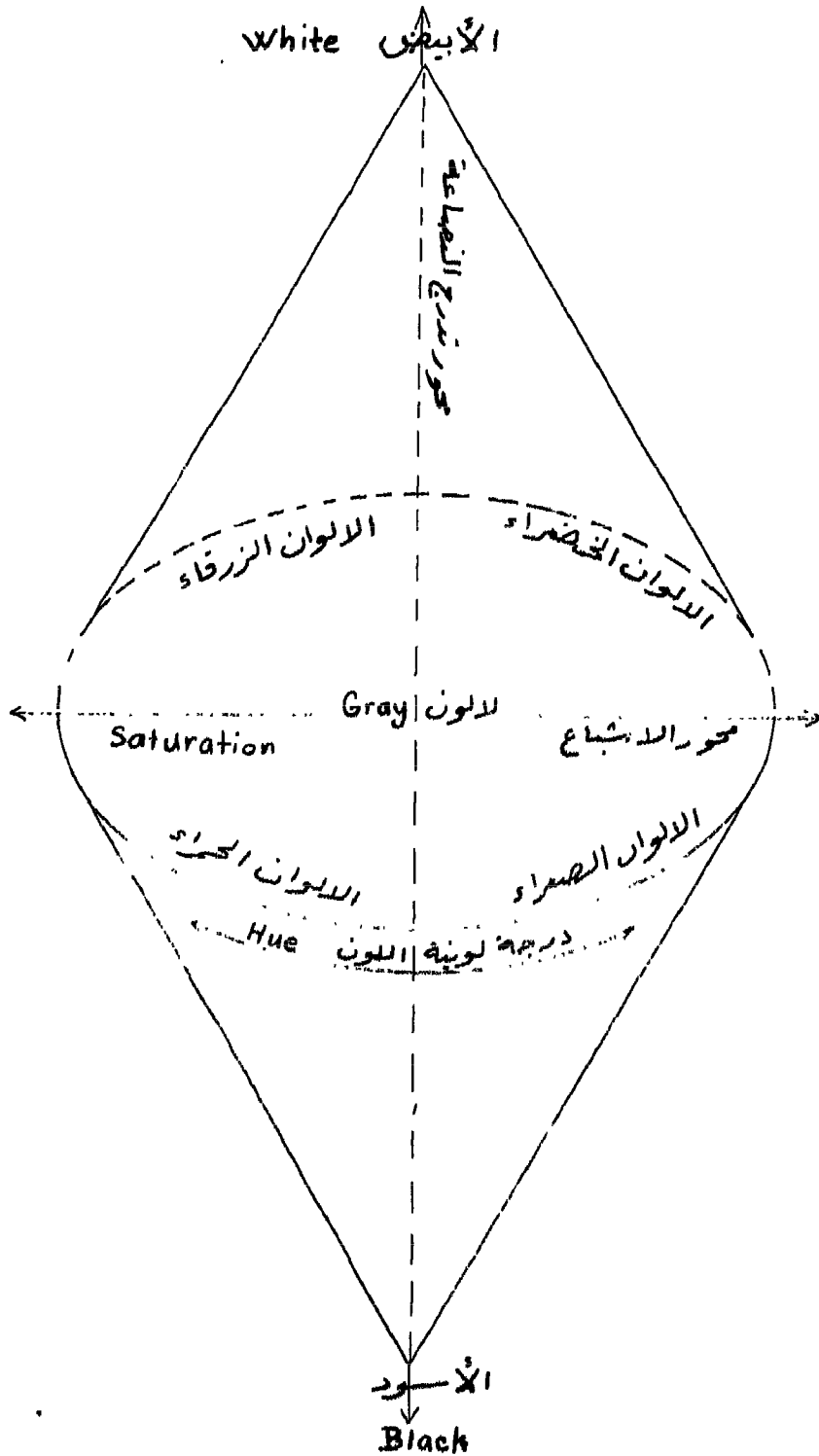
القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



(الشكل ١٤)

يمثل هذا الشكل المخروطي التغيرات الحاصلة في اللون : فعلى المحور العمودي تتغير نضارته وعلى المحور الأفقي تتغير درجة إشباعه وعلى المحور الدائري تتغير درجة لونيته . ويلاحظ أن قمتيه تنتهيان إلى اللون الأبيض والأسود.

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

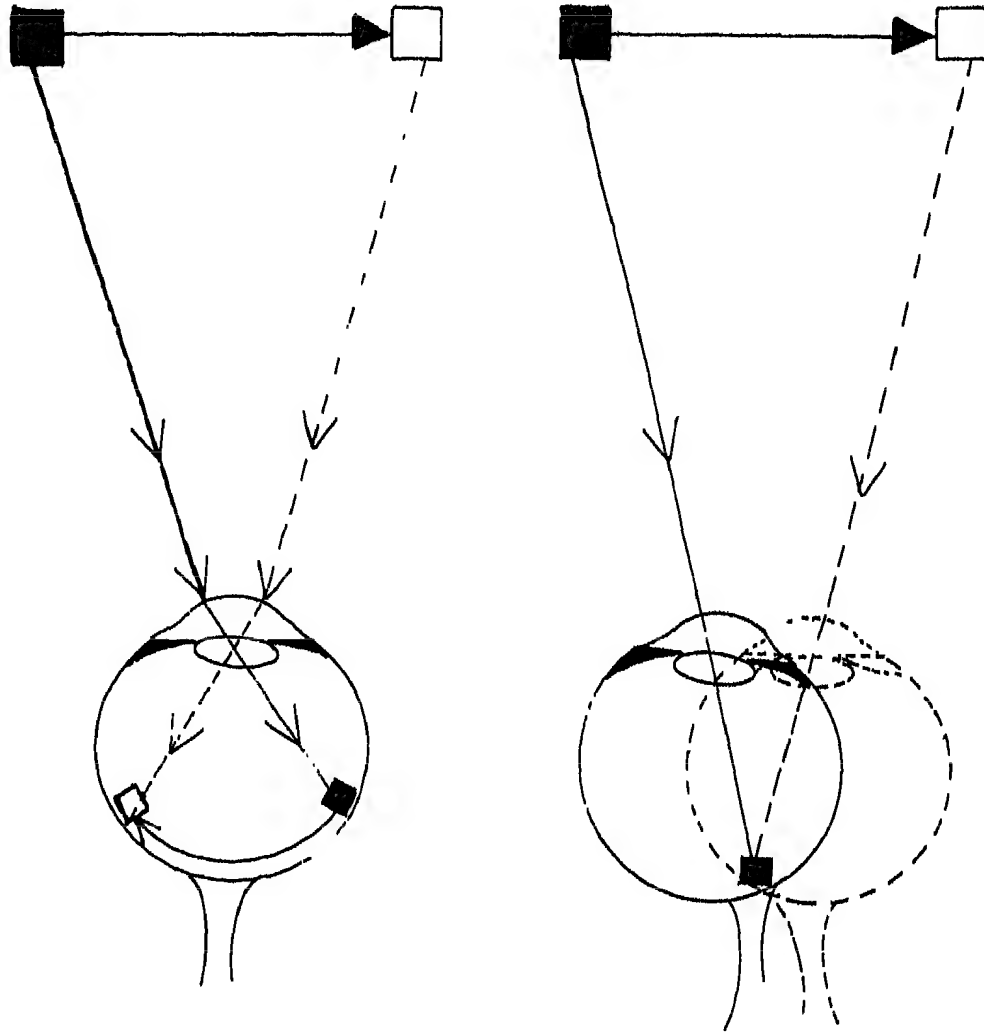
القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



( الشكل ١٧ )

مبدأ الطيف الشبكية في ادراك الحركة ( المرجع ١ )

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الامم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

أكثرها طموحا لانه يطلب الله لا الناس ،  
الخلود في الآخرة لا العبور في الدنيا ، فسيبقى  
الفن وسطا جامعا للطرفين ، يالها من منزلة !



وقد عرفت مقامى منذ وعيت لهذا العريق  
الذى ينبض فى روحى ، لست من الملهمين ،  
ولا لى صاحب فى وادى عبقر . الإلهام نور  
ساطع كاشف لجميع آفاق الروح والعالم ،  
يهبط على من يختاره دون سبب ظاهر ،  
فيتلقاه بغير سعى منه اليه . ما أبعد الفرق  
بين هذا النور وبين أزيز الشرارة الخاطفة  
التي أحس بها وهى تنقذ أحيانا فجأة ثم  
تنطفئ لتوئها . انها لاتنير لى الا دربا ضيقا  
وسط غابة كثيفة ، يؤدى الى كنز صغير  
لايفرح به الاثرياء . . حتم على أن أشرئب  
لكى أصطادها ( وضعت هذا فى قطعة بعنوان  
« الشاعر بصير » ) تنطفئ هذه الشرارة  
وتتركنى لى أشقى غاية الشقاء . . حتى  
يتفصد العرق من جبينى من أجل أن أصل  
الى هذا الكنز الذى رأيته - بل قل حدسته -  
من بعيد ، كائننى أنحت فى صخر . وحتم على  
أن أزيل عن العمل كل آثار العرق ، ليظن  
الناس انها ولادة سهلة .

اننى ممن يدخلون معبد الفن من أشد ابوابه  
ضيقا وعسرا ، وليست هذه الشرارة بزوارة ،  
لهذا كنت من المقلين ، أسمعهم يعيبون هذا  
علي . كأنهم يطلبون منى أن أكون من  
المدلسين . . يكفينى الصدق .

ومع هذا فان عمري القصير فى الفن - انه  
مجموع لحظات خاطفة عابرة - قد جاوز نصف  
قرن ، وأحمد الله على ذلك ، لأن هذا الطول  
اتاح لى أن أشهد فى نفسى تحولا عجيبا .  
ولولاه لما شهدته .

كانت الذات تندلق على الموضوع فى مطلع  
هذا العمر .

فى المرأة : العجب ، عدم التصديق ، الافتتان ،  
النفور ( ولكن ثق - وهذا عشمى فيك ان  
كنت لاتعرفنى - أن شيئا من هذا لم يحدث .  
انقلدتنى حيلة بسيطة ، التجأت الى مقص  
قطع لى فقرات من احاديث عديدة ظهرت لى  
فى الصحف والمجلات يملأون فراغها على  
قفانا بالمجان ! ) ولصقت بعضها الى بعض ،  
مضيفا هنا ، منقحا هناك .

ومع ذلك فصورتى فى هذه المرأة هى جلسة  
امام فوتوغرافى محترف ، يسلط على أضواء  
اعشى لها ، واعوج رقبتى لكى تمتدل فى نظره ،  
وابتسم بلا سبب . صورتى فى هذه الاحاديث  
مأخوذة خطأ - أحيانا وأنا فى مبادلى ، فهى  
أصدق . وهكذا أبرأت ذمتى منك وزيادة .

ولكن هذه السيرة ستقيس عمري بالسنين  
والأيام ، وما هو بالقليل . . طُظك ! لا قياس  
عندى لعمري الا بهذه اللحظات القليلة النادرة  
التي نبض فيها عرق فى روحى مهتزا بجذلى  
قدسى عند التقائى بالفن ، متلقيا ومعبرا .  
قمة هذا الجدل عند التقائى بالشعر والموسيقى  
- على قدم المساواة - ثم النحت ، ثم  
التصوير ، ثم العمارة . لست أدرى أين  
أضع بينها لقائى برشاقة الانسان فى فن  
الباليه .

يلو كل هذا جلد اللقاء بفن أعظم وأجل :  
فن الطبيعة وجمالها ، لو أفضت فيه لاحتجت  
أن أكتب مجلدا ضخما . . لحظات قليلة  
نادرة ، ولكنى عرفت بفضلها طعم السعادة  
وحمدت ربى عليها حمدا طويلا لا ينقطع . .  
ولا ولوج الى ساحة السعادة - فى اعتقادى -  
الا من أحد ابواب ثلاثة : الإيمان والفن  
والحب ، لاشئ يشع بها مثل هذا الخشوع  
الذى أراه فى المعابد . وإذا كان الحب هو  
أكثرها التصاقا بالصلصال والحمى المسنون ،  
وبالزمان والمكان والصدف ، فانه شرط ارتفاع  
الانسان عن مرتبة الحيوان ، وكان الإيمان

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .  
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلماً منظماً يهدف الى دراسة الظواهر  
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون  
فيها رجل العلم ورجل القانون .

**والواقع** ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،  
الامر الذي اورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان  
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية  
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في  
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولاً  
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق  
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والافراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى  
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ،  
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،  
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب  
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في  
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة  
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،  
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً  
واسعة لتطوير اساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة  
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة  
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من  
مبررات ومعطيات اخرى فان الانشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في  
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني  
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات  
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملاً في  
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم  
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه  
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية  
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة



# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

● الجريمة والمجرم

● المجرم والقانون

● اتجاهات معاصرة في الفكر

الاجتماعي عن الجريمة

● المجرم والمنظمات الدولية

● ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

● الجريمة والمجرم

● المجرم والقانون

● اتجاهات معاصرة في الفكر

الاجتماعي عن الجريمة

● المجرم والمنظمات الدولية

● ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

**العدد التالى من المجلة**

**العدد الرابع - المجلد الخامس**

يناير ، فبراير ، مارس ١٩٧٥  
قسم خاص عن المشكلة السكانية  
بالإضافة الى الابواب الثابتة

# عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر
- الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة